

اسم المصدر : الرياض

التاريخ: 2008-11-22 رقم العدد: 14761 رقم الصفحة: 8 مسلسل: 53 رقم القصاصة: 1

في ندوة اقتصادية حول " تأثير الأزمة المالية على القطاعات الاقتصادية في المملكة

اقتصادية : اعتماد السعودية على المصرفية الإسلامية ساعدها على التخفيف من أثر الأزمة المالية العالمية

اقتصادية : ابتورقنا يفتتح في شهر ٢٥ دولار البرميك والمطلب متنام من الدول النامية والطاقة البديلة

مشكلة مالية في الخليج

ورأى أمار مهتا المحلل الاقتصادي الامريكى أن الانخفاض سيظل النفط العام المقبل ٢٠٠٩ ، إذ سيترأج سعر البرميل بين ٦٠ إلى ٣٥ للبرميل الواحد، مستنداً كما «لن يشكل ذلك خطراً على الاقتصاد السعودي، فالمملكة وضعت ميزانيتها على اساس ٤٥ دولار للبرميل»، ما اتفق معه فيه الدكتور محمد الدليم الذي شدد على أن ارتفاع النفط هو أحد أسباب التضخم في البلاد.

وليس بعيداً عن التوقعات التي دونها الاقتصاديون في الندوة إذ رأى الدليم أن دول مجلس التعاون الخليجي ستواجه مشكلة في المستقبل تكمن في الإقراض الذي فاق حجم الودائع، ذاكراً أن الإقراض في الإمارات بلغ ٩٧٠ مليار درهم، فيما بلغت الودائع نحو ٨٧٣ مليار ريال، مشيراً إلى أن ثبات النفط عند مستوى ٥٠ دولاراً للبرميل من شأنه أن يعزز من الاقتصاد الخليجي والسعودي بوجه خاص.

وشدد الدليم على أن المملكة تعاني من تباطؤ في النمو الاقتصادي، محدداً ذلك في البنية التحتية، إذ رأى أنه سيزداد في ظل الأزمة المالية، كما أن المشاريع التنموية ستأخر، ملحاً لانعكاس الأزمة على اقتصاد البلاد بقوله: «ستواجه البلاد خطورة حقيقية في مشاريع تنموية، منها الوحدات السكنية، وتساءل عن مدى جدية الحديث عن الاقتصاد الإسلامي، وبخاصة أنه رأى أن الوقت حان للدول الإسلامية ذات الاقتصاد الكبير أن تتجه للعالم بالإقتصاد الإسلامي، مشيراً إلى للملكة وماليزيا.

وقال أمار: «إن توجه بعض الدول إلى البدائل الأخرى مثل الطاقة البديلة لتحل محل البترول في الوقت الراهن يعتبر صعباً» مؤكداً أن انخفاض النمو الاقتصادي العالمي وخصوصاً في أمريكا سيؤثر على الاستثمارات القادمة في سنى المجالات، وإن مستقبل الاقتصاد الخليجي في ظل الأزمة المالية العالمية وأسعار النفط التي قد تنحصر اقتصاديات دول الخليج وتكون قادرة في ظلها على تحقيق ميزانيات دون حدوث عجز فيها مع المحافظة على معدلات النمو الاقتصادي الحالية.

لا وصفه سحرياً لحل الأزمة المالية والدليم الذي رأى أن البنوك السعودية تأثرت بالأزمة لكنها لم تعلن بعد شدة على أن لا حل سحرياً لحل الأزمة المالية، مستنداً كما «هناك طرق عدة يمكن من خلالها اتخاذ خطوات الإصلاح، منها طرق المقايضة التي تتبناه الاقتصاديات

الدمام - مكتب «الرياض»

أكد الخبير الاقتصادي الامريكى أمار مهتا ، أن النهج الذي اتبعه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود في السياسة الاقتصادية قد مكنت المملكة على تمسكها بتنوع مجالات الاستثمار مما أدى إلى متانة اقتصادها المحلي ، وذلك رغم أن الأزمة المالية العالمية تعصف بكثير من الدول العالمية إلا أن المملكة تتمتع بمتانة اقتصادية قوية نتيجة لهذه السياسة الحكيمة المتبعة من خادم الحرمين الشريفين مما جعلها تكون من ضمن الدول العشرين التي شاركت في المؤتمر الاقتصادي العالمي والذي عقد مؤخراً في الولايات المتحدة الأمريكية ومشاركة المملكة لم تأت من فراغ بل كانت نتيجة لخلفية سياسية اقتصادية قوية تتمتع بها المملكة العربية السعودية أهلتها للمشاركة في هذا المؤتمر .

وأكدته المشاركون في الندوة التي نظمها مكتب « الرياض » ، وهم الدكتور محمد بن دليم القحطاني « استاذ الإدارة العامة بجامعة الملك فيصل » أمار مهتا « محلل مالي عالمي » ، الرئيس التنفيذي لشركة أرباح المالية سعد الحصوصة، نايف الحطاب « محلل اقتصادي » ، أن الذي ساعد المملكة على التخفيف من أثر الأزمة المالية العالمية هي اعتمادها على المصرفية الإسلامية مما عزز متانة اقتصادها .

وركزت على أن الطلب على البترول سيكون من قبل الدول النامية مثل الهند والصين، ورأى أمار أن عملية التمويل مقابل المضاربة ستخف في فترة الأزمة المالية، وعن الوضع الحالي قال: «تبتعد البنوك عن التمويل في الوقت الحالي».



أمار مهتا

عام، مشيراً إلى أن الأزمة تسببت في خلق فرص استثمارية كبيرة يمكن للأفراد والمؤسسات الاستفادة منها.

ورأى أن من يفكر في الإستثمار في الخارج في ظل هذه الظروف يجب أن يضع نصب عينيه الكثير من الأسئلة، مضيفاً «كانت هناك دول جاذبة للاستثمار لكنها لم تعد اليوم كذلك. ملحاً إلى قوة الاقتصاد السعودي بقوله: «مر بمرحلة صعبة جداً وصعد كحربي الخليج، في إشارة منه إلى مواصلة الاقتصاد السعودي لنموه، وأضاف إن الأزمة ستخفف من حجم التضخم، وننصح بالاستثمار والاتجاه للعقار لأن الطلب عليه كبير، مشيراً إلى احتياج المملكة لنحو ٢٦٠ ألف وحدة سكنية سنوياً.

تحسن سوق الأسهم السعودي وحول مدى تحسن سوق الأسهم السعودي قال أمار: «إن كان هناك ثقة لدى المضاربين وكانت أخبار الشركات جيدة ومطمئنة للمستثمر في السوق سيكون هناك صعود طبقاً للمؤشر الأولي في عام ٢٠٠٩ ومن العام المقبل نستطيع أن نتوقع ما سيحدث في العام ٢٠١٠.

من جانبه قال الدكتور محمد الدليم: «إنني



نايف الحطاب

زمنية له، في إشارة لعالمية الأزمة. وعن سؤال وجهه الرميل سعيد السلطاني، تعلق باستمرار الركود الاقتصادي لنحو ١٤ شهراً وانعكاس ذلك على أسعار النفط قال نايف: «إن الأزمة عميقة ومنجذرة عالمياً، كما أننا نعرف أن الأزمة السابقة أخذت نحو عام ونصف العام، مضيفاً: ربما تستمر الأزمة الحالية نحو ثلاث سنوات.

الأزمة لن تتكرر

من جانبه قال المدير التنفيذي لشركة أرباح المالية سعد الحصوصة: «إن الأزمة المالية لن تتكرر، وإن تكررت ستأتي بعد ١٠٠

د. القحطاني :

هناك حل سحري

لمشكلة الأزمة

العالمية المالية

ويجب أن نتبم

خطوات الإصلاح



د. محمد دليم القحطاني

الإسلامية كان نزود بالنفط مقابل العمل والمشاريع التنموية التي تنفذها دول متقدمة، ملحاً إلى أن العالم يجب أن يتعامل بالمقايضة في الخروات الطبيعية التي توجد في الكوكب، وليس بعيداً عن رأي الدليم رأى نايف أن الأزمة المالية كشفت أن البنوك العربية صغيرة ويجب عليها أن تندمج كي تتخلص من آثار الأزمة الكبرى، مشدداً على أن بنوك الوطن العربي تعاني من أزمة في السيولة بسبب أن ودائعها في الخارج، مضيفاً «إن حل الأزمة إلا عبر الاندماجات، كما أن الركود سيستمر ويصعب تحديد فترة

د. القحطاني : ليس

هناك حل سحري

لمشكلة الأزمة

العالمية المالية

ويجب أن نتبم

خطوات الإصلاح

على البنوك من خلالها، ولولاها
لأصبحنا ضحايا وفي وضع مزير.

مقابلة الاقتصاد السعودي:

أما أمار فتحدثت عن مقابلة
الاقتصاد السعودي، إذ قال: «يعتبر
الاقتصاد السعودي الذي يسير وفقاً
للشريعة الإسلامية قويا ومتينا فهو
لا يراعي، ولا يقرض بمضاعفة
التمويل، ولا يوجد في الاقتصاد
السعودي مشتقات الورقة المالية،
وهذه الصفات تعزز من قوته، ما
دعا الدكتور الدليم لقول: «حان
الوقت لإبراز المصرفية الإسلامية،
الإمر الذي حفز الزميل منير النمر
على طرح تساؤلات خاصة بسما
المصرفية الإسلامية، وقال الدليم
وإذا علينا: «توجد ثلاث سمات
رئيسية وهي عدم وجود الربا بمعنى
أن تتجه البنوك لنظام المربحة
وليس الربا، ولدينا سنة الزكاة
وهي مطهرة للمال، ولدينا مبدأ
المقايضة وهو مطلب إسلامي.

والدليم الذي توافق مع الضور
بشأن عدم دخول الدولة في المشاريع
الاستثمارية كمنشأة لقي التأييد
من سعد حصوصة الذي قال:
«إن دخلت الدولة فيجب أن تدخل
في مشاريع لسيت ربحية كبناء
وحدات للفقراء،

وليست كمنافس
للشركات وهو
يحصل في
بلادنا، أما نايف
فقال: طهناك
فرص هائلة
للدول كي تستثمر
في الخارج.

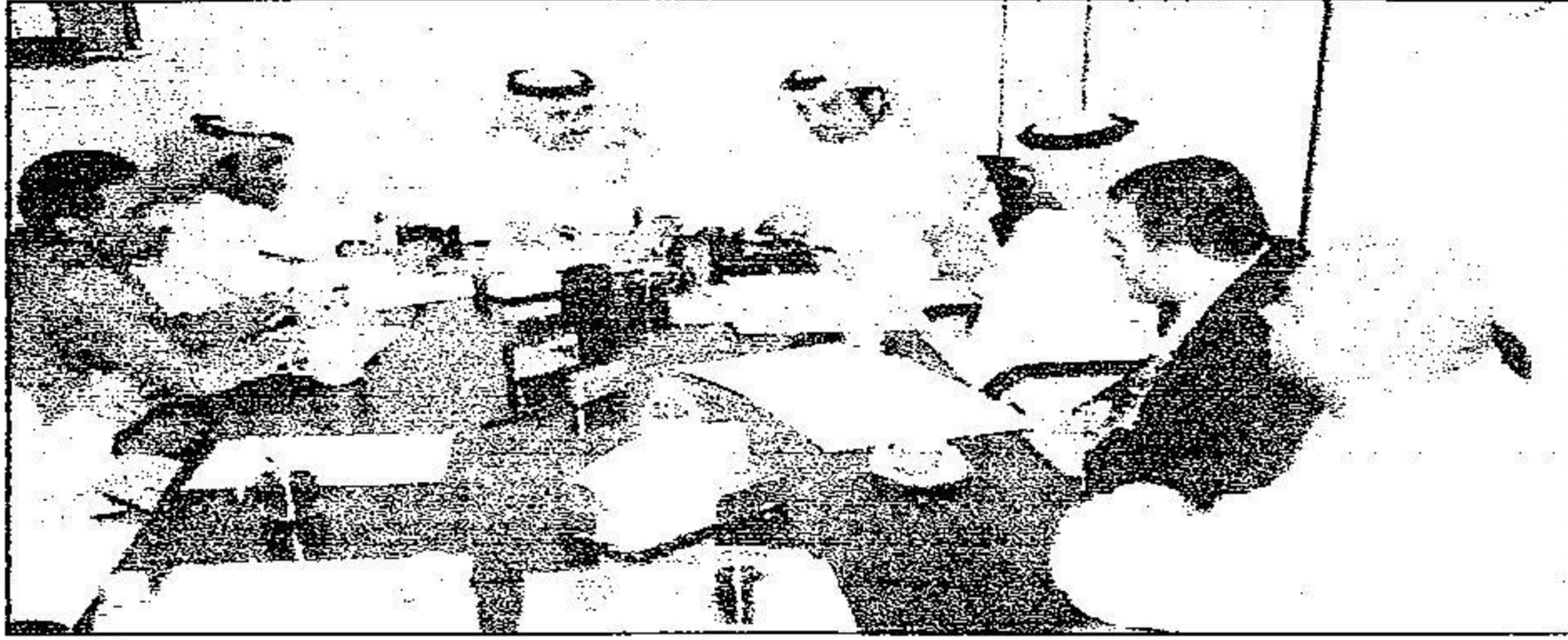
وقال:
الخصوصية «إن
دخول المؤسسات
الحكومية
بشكل مباشر لن
يخدم الاقتصاد
السعودي،

ولكن بشكل غير مباشر من ناحية
دعم بناء الوحدات السكنية على
سبيل المثال المملكة تتطلب ٢٦٠
ألف وحدة سكنية خلال السنوات
القبلية، ويأتي ذلك الدعم من خلال
الإقراض وتشجيع البنوك على
تحويل المشاريع، مشيرا إلى أن

الخطاب : الدخول حاليا في مشروع الوحدة سبب اختلالات اقتصادية لدول الخليج

سنعيد جذا
بنزول السوق،
معللا بعدم
وجود قيمة
حقيقية لأسهم
الشركات،
وأضاف: «في عام
٢٠٠٩ سيكون
الاستثمار
حقيقياً بسبب
السيطرة على
المتلاعبين في
السوق والقيمة
الحقيقية
للسهم إضافة

لاتنصام المملكة لمنظمة التجارة
العالمية، ما يعزز الشفافية أكثر
في التعاملات السوقية»، ممتدحا
مؤسسة النقد السعودية، إذ قال:
«إن السعودية هي أفضل بلد ملك
نظاماً اقتصادياً متكاملاً في مؤسسة
النقد التي وضعت قوانين سيطرت



من اليمين : مهتا ، الحطاب ، الحصوصة ، القحطاني ، الصفيان ، السلطاني ، النمر .

أن تشتري وتعزز وضع شركات هزيلة، ويجب أن تدعمها وتقويها، مشيراً إلى شركات كثيرة تهاوت وانتهت في السعودية.

الاستثمار في النانو

وتطرق سعد إلى ضرورة أن تتجه الشركات إلى الاستثمارات في النانو تكنولوجي، مشيراً إلى أن شركته من أولى الشركات التي تستثمر عالمياً في هذا المجال، موضّحاً أهمية الاستثمار فيه، وقال: «جاءت الفكرة بعد توجيهات خادم الحرمين الشريفين للمسؤولين بضرورة الاستثمار فيه، فأصبحت بلادنا تأسع دولة تستثمر عالمياً في النانو».

سقوط دول

وعن محور تعلق بسقوط بعض الدول جراء الأزمة المالية قال أمار: «لا أعتقد أننا سنشهد انهياراً لاقتصاديات دول، ما دعا الدليم للاختلاف معه وربما نشهد سقوط دول أصبحت غنية سريعاً ولا تمتلك في بنيتها التحتية أرضية اقتصادية متينة»، مشيراً لسؤال تقدم به الزميل منير النمر، تعلق بانتهاء اقتصاد أمريكا بقوله: «إن أمريكا قوية جداً ومن الصعب أن تسقط لأنها تعطل ٤٣٪ من اقتصاد العالم»، مضيفاً «إن أمريكا مقبلة على فترة اقتصادية مزدهرة، وسيتعافون من الأزمة».

وتطرق أمار في حديثه على سؤال للزميل محمد الصفيان إلى متانة الاقتصاد السعودي، وقال: نعم سيتأثر الاقتصاد المحلي السعودي بالأزمة المالية العالمية لأن استثمارته في الخارج، واتفق الدليم معه، إذ قال: «إن الخطوات التي اتخذتها شركة أرامكو في إيقاف مشاريع كبيرى صحيحة وهي في المسار الصحيح»، ما دعا الزميل سعيد السلطاني يتساءل عن حجم الخسائر الناجمة عن إيقاف مشاريع تستغرق في بنائها سنوات عدة، ليجيب الدليم به: «إن سياسة أرامكو رائدة وحكيمة».

أما أمار فأيد الدليم، وقال: «ليس هناك مشكلة في التوحد، وإن ظهرت المشاكل ستحلها البنوك المركزية».

صناديق شراء الشركات

ورأى سعد حصوصة أن

الحصوصة :

الاستثمار في

الخارج في ظل هذه

الظروف يجب أن

يضع المستثمر

السعودي نصب

عينيه الكثير من

الأسئلة

شراء صناديق الشركات يعتمد على وضع الشركة، فهناك نوعان من الشركات، شركة في حكم المتوقفة والميؤس منها، وهذا ستخرج نهائياً عبر إعلان إفلاسها، وشركة من الممكن شراء صناديقها، وفي هذا الصدد قال الدكتور محمد الدليم: «توجد فرصة لشركات تستطيع

المملكة عامل جذب لدخول شركات محلية وعالمية في المشاريع التنموية مثل المدن الاقتصادية القائمة وغيرها من المشاريع».

أما الدكتور «دليم» يرفض فكرة توجه المؤسسات الحكومية إلى الدعم، مبيّناً أن الاقتصاد السعودي محفز ومشجع لاستمرارية هذه الشركات المستثمره في السوق السعودي.

العملة الخليجية الموحدة

وشدد الدكتور محمد الدليم على أن العملة الموحدة الخليجية ستكون عاملاً إيجابياً ومحفزاً للمنطقة لأن توجهات بلدان الخليج واحدة، مشيراً إلى أن الأزمة المالية قد تساهم في التعجيل لإبراز العملة الموحدة، واستدرك «إن التخوف يكمن من دبي بسبب القروض لكن أي أثر سلبي على العملة سيزيدون لأن تأثيراته قصيرة المدى».

وآخلف تايف مع الدليم، إذ قال: «إن العملة الموحدة ستكون سلبية في ظل الأزمة المالية، وستؤثر الأزمة على مشروع الوحدة»، مشيراً إلى أن الدخول حالياً في مشروع الوحدة سيسبب اختلالات اقتصادية لدول الخليج وانخفاضاً في أسعار النفط، ما قد يؤدي لانتهاء اقتصادي، وهو ما لم يؤيده الدليم الذي يرى أن الوقت سانح للوحدة، مستشهداً بوحدة الاتحاد الأوروبي التي حصلت في ظروف قاسية.

مهتا : الانخفاض

سيطال النفط

العام المقبل ٢٠٠٩

وسيتراوح سعر

البرميل بين ٦٠ إلى

٢٥ للبرميل الواحد

مهتا : توجه بعض

الدول للطاقة

البديلة لتحل محل

البتروول في الوقت

الراهن يعتبر

« صعباً »

فهم القنوة

سعيد السلطاني

أطوار القنوة

محمد الصفيان

بمشاورة

منير النمر

المشاورون

د. محمد دليم القحطاني

«محلل اقتصادي»
و«استاذ الإدارة العامة»
في جامعة الملك فيصل.

سعد عايف القحطاني

الرئيس التنفيذي
شركة أرباح

أهار مهتا

محلل اقتصادي أمريكي

نايف العباب

محلل مالي

التوصيات

دخول المؤسسات الحكومية في دعم المشاريع غير الربحية بهدف تحريك العجلة الاقتصادية في بعض القطاعات يجب أن تستمر ارامكو السعودية بسياستها الحكيمة في وقف المشاريع « مصافي النفط » حتى لا تتكبد خسائر تؤثر على الاقتصاد المحلي .

التوجه من قبل الشركات السعودية الى الاستثمار في المجالات التي تخدم الاقتصاد السعودي مستقبلا مثل « النانو تكنولوجي » .

الازمة المالية لا تؤثر على مشروع العملة الخليجية الموحدة ويجب الاستمرار فيها .

دخول الشركات السعودية في شراء اصول اجنبية لتعزيز مكانتها في دول العالم .

التفكير وطرح الاسئلة والاستشارة قبل الاستثمار في السوق الخارجي .

عدم دخول المؤسسات الحكومية في المشاريع الحالية كاستثمار .

طمأنة المستثمرين في السوق السعودي ، وخصوصا انه الفرصة الحقيقية للاستثمار في عام ٢٠٠٩م .

الاستمرارية في تقديم الخدمات المصرفية الاسلامية .